

نمذجة قياسية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل الساكن لعينة من الدول النامية للفترة (1966-2020).

Econometric modeling between political stability and economic growth using static panel models for a sample of developing countries for the period (1996-2020)

لبنى سعدي^{1*}، مكيد علي²

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية (الجزائر)،

loubnas366@gmail.com, saidi.loubna@univ-madea.dz

² جامعة يحي فارس بالمدينة، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية (الجزائر)،

Mekid_a@yahoo.fr, mail.univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2023/11/10 تاريخ القبول: 2023/12/26 تاريخ النشر: 2024/01/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في (09) دول من الدول النامية خلال الفترة (1996-2020)، بالاعتماد على نماذج بانل الساكن.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن، هو نموذج التأثيرات الثابتة. كما توصلت نتائج الدراسة أن للفساد والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري أثر سلبي على النمو الاقتصادي، أما مؤشر التعليم فكان أثره موجب ومعنوي، في حين كان أثر الاستقرار السياسي أيضا موجب و معنوي، كما أظهر مؤشر فاعلية الحكومة عدم معنوية على النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، نماذج بانل الساكن.

Abstract:

The study aims at identifying the impact of political stability on the Economic Growth in (09) developing countries during the period (1996-2020), based on static panel model. The result of the study concluded that the best model for estimating the static panel model is the fixed effects model.

The results of the study also found that corruption and government spending, and trade openness had a negative impact on economic growth, while the education index had a positive and significant impact, while the impact of political stability was also positive and significant, and the government effectiveness index showed a non-significant impact on economic growth.

Keywords: political stability; growth economic; static panel model.

*لبنى سعدي

1. مقدمة:

تعد مسألة تحقيق الاستقرار السياسي ومحاربة الفساد في أي دولة المحور الأساسي والجوهر في تحقيق أهداف التنمية بصفة عامة وضرورة ملحة للوصول إلى النمو الاقتصادي المرغوب فيه، من أجل تنفيذ الإدارة لسياساتها التنموية، فالاستقرار السياسي يعد من أهم المؤشرات الدالة على نجاح أي سياسة حكيم من سياسات النظام المسير بكل أبعاده المختلفة التي وجب توفرها في أي كيان من دول العالم، لما له من آثار ايجابية على نمو وتطوير الأفراد والمجتمعات. وهو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كل دول العالم دون استثناء وخصوصاً تلك الدول النامية.

ورغم ذلك ظل مفهوم الفساد والاستقرار السياسي في مشهد الأحداث يدرس من المنظور النظري فقط. ما دفع مؤسسات دولية وهيئات عالمية، استحداث مؤشرات لقياسها على غرار مؤسسة (Heritage) المتخصصة بمجال الأنشطة الاقتصادية والمالية العالمية، كما نجد مؤشر لقياس الاستقرار السياسي وغياب العنف والفساد وفق مؤشرات الحوكمة الصادر عن البنك الدولي، لتتعرف على طبيعة العلاقة والثر الفعلي لهما على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

وعليه للإحاطة بموضوع الدراسة يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي: ماهو أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية محل الدراسة للفترة (1996-2020)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات الآتية:

- يوجد تأثير سلبي للفساد والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية للفترة محل الدراسة.

- وجود تأثير إيجابي للاستقرار السياسي والتعليم على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية للفترة محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى قياس، أثر مؤشر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي،

لعينة من الدول النامية وهي كل من (الجزائر، المغرب، تونس، مصر، باكستان، نيبال، سريلانكا، بنغلاديش والهند)، خلال الفترة (1996-2020)، بالاعتماد على نماذج بائل الساكن.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتأكيد فرضياتها فقد تم استخدام المنهج الكمي، وذلك من خلال بناء

نموذج كمي لقياس وتحليل أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية محل الدراسة، بالاعتماد على برمجية stata.17، من أجل معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

الدراسات السابقة:

تعددت الأبحاث والدراسات التي تناولت العلاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي

و لغرض تحليل مشكلة الدراسة ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بالدراسات السابقة، حسب

التسلسل الزمني نذكر منها:

دراسة (بوقرة، 2017) ، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التكاملية بين الاستقرار السياسي

والتنمية المستدامة، وذلك من خلال القيام بدراسة تحليلية للموضوع والتي توصلت إلى أنه لا استقرار بدو تنمية ولا تنمية بدون استقرار، فاستقرار الدول وأنظمتها يعد أداة فعالة لتحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والمجتمع عن طريق تحقيق الدولة لبرامجها ومخططاتها التنموية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن

الحكومة الرشيدة تعتبر سببا جوهريا في تحقيق الاستقرار عن طريق تنفيذ برامجها وإشباع حاجيات المواطن عن طريق تحقيق الأمن الغذائي.

دراسة (yevdokimov, 2018) التي تهدف إلى تحليل دور وتأثير الحرية الاقتصادية والديمقراطية

على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي. لهذا الغرض، اعتمدت الدراسة على المؤشر المركب للحرية الاقتصادية، من مؤسسة (Heritage). تم إضافة مؤشرات الاستقرار السياسي والانفتاح التجاري للنموذج القياسي، وتم فيها الاستعانة بمعطيات بانل ل 11 دولة من دول الاتحاد الأوروبي المرتبطة بتقلبات النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2016)، وباستخدام نماذج بانل الساكن توصلت النتائج أن هناك تأثيرا ايجابيا وذو دلالة إحصائية للحرية الاقتصادية، الاستقرار السياسي والديمقراطية على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي.

دراسة (بولصنام، 2021)، تهدف الدراسة لتحديد أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية

على النمو الاقتصادي في 43 دولة من دول أوروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة (1996-2018)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل، وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج الأفضل من خلال اختبار هوسمان هو نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE). وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وبينت وجود أثر ايجابي للانفتاح التجاري ولرأس المال المادي في الأجل القصير، أما على المدى الطويل فجاءت كل متغيرات الدراسة وهي كل من الانفتاح التجاري، رأس المال المادي، الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية معنوية وذات أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، أما اختبار السببية حسب (Dmitrescu-Hurlin) فكشف عن علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل المتغيرات بلا استثناء والنمو الاقتصادي في دول أوروبا وآسيا الوسطى.

دراسة (علي، 2022)، اهتمت الدراسة بمعرفة تأثير الفساد، مؤشرات الحكومة على النمو

الاقتصادي، في 13 دولة عربية، باستخدام نماذج بانل الساكن، خلال الفترة (1996-2017). وتوصلت الدراسة أن النموذج الأفضل هو نموذج التأثيرات الثابتة، كما أظهرت النتائج أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي. أما مؤشر فاعلية الحكومة

ومؤشر الاستقرار السياسي فلا يؤثران على النمو الاقتصادي، أما مؤشر التعليم يعد من المتغيرات المهمة التي تؤثر في النمو الاقتصادي في الدول العربية.

2. الإطار النظري للفساد والاستقرار السياسي

1.2 الفساد:

هناك اختلاف واضح بين الكتاب والباحثين عندما يتعلق الأمر بالفساد ومفهومه، ومرد هذا

الاختلاف يعود في الغالب إلى تبيان خلفيات المعرفين وتخصصاتهم العلمية والفلسفية، وإلى تبيان المعايير المجتمعية والحضارية التي تستخدم في فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات وما هو مبرر ومقبول منها.

الفساد لغة: نقيض الصلاح وأخذ المال ظلماً، وهو مأخوذ من فسد الشيء يفسد فساداً

وفسوداً، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها، والمفسدة ضد المصلحة. ويعرف معجم أكسفورد الانجليزي الفساد: "بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحابة" (مبروك، 2013).

الفساد اصطلاحاً: هناك تعريفات كثيرة للفساد، لكننا سنعتمد تلك التي تتميز بعمومية

مداهها، والتي ترى أن الفساد:

تحريف سلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أو بسلطة

قضائية أم إدارية أم اقتصادية، بمعنى آخر الفساد عبارة عن اتخاذ القرارات في الشأن العام وفق اعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفق المصلحة العامة.

كما عرفه البنك الدولي بأنه: "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية" (p.veyne، 2009).

2.2 الاستقرار السياسي:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم حول فكرة الاستقرار السياسي وشغلت أفكار المفكرين والباحثين، حيث يرى بعض المفكرين أن فكرة الاستقرار السياسي مرتبطة بانتقال المجتمع إلى النظام الاشتراكي ثم الشيوعي والذي تزول فيه الطبقة ويصبح

الجميع شركاء ومتساوون في الحقوق والواجبات فلا يوجد صراع طبقي ولا ملكية خاصة، أما البعض الآخر فذهب إلا أن الاستقرار السياسي يتحقق في حالة وجود مجتمع متماسك متوازن ومن ذلك الفقيه والفيلسوف ميكا قيلي والذي حذر من اللجوء إلى العنف السياسي والاضطهاد كأسلوب لتحقيق الاستقرار.

أما الفقيه هوبز فيرى أن السلطة المطلقة هي من صفات الحاكم وبالتالي يجب على أفراد المجتمع الخضوع للسلطة وأن هذا الخضوع هو سبب قيام الاستقرار في أي بلد (شرياني، 2002).

وعليه فإن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، الذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف. ويعرف كذلك على أنه عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام.

ويعني هذا المؤشر كذلك استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف، ويقيس هذا المؤشر مدى احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها باستخدام طرق غير دستورية أو طرق عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب (Emara, 2014).

"الاستقرار السياسي هو قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع بدرجة تحول دون الوقوع عنف فيه وقدرته على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بجاح" (زروم، أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا وتنميتها، 2013).

3.2 محددات الاستقرار السياسي

لقيام حالة الاستقرار السياسي لابد من توافر مجموعة من العوامل تتشابه فيما بينها ويمكن إجمالها في الآتي:

1.3.2 التكامل القومي:

"إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالية لكن الفارق بين الدول في هذا العدد هو استراتيجيات

النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعدد إلى عنصر إثراء وقوة، والبعض الآخر

فشل في ذلك وحصد مزيدا من عوامل عدم الاستقرار السياسي كحال أغلب
الدول العربية".

2.3.2 الديمقراطية:

إن الديمقراطية من أهم عوامل الاستقرار السياسي، ذلك لان التداول السلمي
للسلطة ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية التي تستند
عليه الشرعية.

3.3.2 تجانس الثقافة السياسية:

الثقافة السياسية هي ذلك الجانب السياسي من الثقافة، وبهذا المعنى فهي تمثل
جزءا من الثقافة

العامّة للمجتمع تحمل ذات خصائصها وتؤثر فيها وتتأثر بها، إنه الجزء المتعلق بالحياة
السياسية وبعلاقة الحاكم بالمحكوم.

4.3.2 الفعالية السياسية:

يقول ديفيد استون " أنه إزاء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في البيئة
الداخلية هو النظام

الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن الاستقرار السياسي ".

5.3.2 التفاوت الاقتصادي والاجتماعي:

إن تزايد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى
الحرمان النسبي، الذي

بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على مستوى الفرد، والغضب
الاجتماعي مما يدفع بالجماعات إلى العنف ضد النظام الأمر الذي يؤدي إلى عدم
الاستقرار السياسي.

3. الجانب التطبيقي:

1.3 توصيف النموذج القياسي:

سننتطرق من خلال هذه الدراسة القياسية إلى تحديد تأثير الاستقرار السياسي
على النمو

الاقتصادي لعينة من الدول النامية محل الدراسة للفترة الممتدة من (1996-2020)،
أما النموذج القياسي فهو مستخرج من دراسة (علي، 2022). وعليه يمكن صياغة
النموذج على الشكل الآتي:

$$\ln \text{GDPPC}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{CORRINDEX}_{it} + \beta_2 \text{PV}_{it} + \beta_3 \text{GOVEXP}_{it} + \beta_4 \text{EDUSEK}_{it} + \beta_5 \text{GE}_{it} + \beta_6 \text{TRADE}_{i(t-1)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = (1 \dots N) \quad t = (1 \dots k) \quad (01)$$

حيث يمثل المتغير التابع لو غاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (lnGDPPC) والذي يعبر

عن النمو الاقتصادي. أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر الفساد

(CORRINDEX)، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PV)، الإنفاق الحكومي (GOVEXP)، مؤشر فاعلية الحكومة (GE)، التجارة (TRADE)، والذي

يعبر عن الانفتاح التجاري، مؤشر التعليم (EDUSEK)، الخطأ العشوائي (ε_{it}). المعلمة (β_0) تمثل الثابت، (β_i) فهي تمثل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة، (i)

يمثل الدول و (t) تمثل السنوات.

2.3 مصدر البيانات:

تم استخدام نماذج بانل الساكن في الدراسة القياسية لعينة من الدول النامية وهي:

(الجزائر، المغرب، تونس، مصر، سيريلانكا، نيبال، باكستان، بنغلاديش، الهند.)

بالاعتماد على سلسلة من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من (1996 إلى 2020)،

مستوحاة من بيانات البنك الدولي (WDI) والموقع الرسمي للأمم المتحدة للتنمية

(UNDP). وعليه يتم التعرف على متغيرات الدراسة ومصادرها كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تعريف بمتغيرات الدراسة ومصادرها.

الرمز	المتغير	المصدر
LnGDPPC	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أخذت بياناته بالدولار الأمريكي وبالقيم الثابتة لسنة الأساس 2010	البنك الدولي
CORRINDEX	مؤشر الفساد	البنك الدولي
PV	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	البنك الدولي
GE	مؤشر فاعلية الحكومة	البنك الدولي
EDUSEK	مؤشر التعليم (متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة)	(UNDP)
TRADE	التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	البنك الدولي

GOVEXP	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة(%) من إجمالي الناتج المحلي	البنك الدولي
--------	---	--------------

المصدر: من إعداد الباحثين.

4. تحليل النتائج:

يوضح الملحق رقم (2)، نتائج تقدير نموذج بانل الساكن بطريقة الانحدار

التجميعي (pooled)،

طريقة التأثيرات الثابتة (fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلماتها، مماثلة لنتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع تصنيفها المقاطع حسب كل بلد محل الدراسة، وطريقة التأثيرات العشوائية (random).

الجدول رقم (2): اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم:

الاختبار	المفاضلة بين النماذج	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fischer	Pooled/Fixed	200.72	0.0000	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	704.80	0.0000	Random
Husman	Fixed/Random	72.42-	- - -	- - -
Sargan-Hansen		25.956	0.0002	Fixed

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata.17

يستنتج من الجدول رقم (2)، أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع النموذج التجميعي (Pooled) حيث نجد أن إحصائية فيشر معنوية عند (1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، التي تحكم بتجانس قواطع الدول. ومن أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية، تم الاعتماد على اختبار (Breusch and Pagan)، حيث تبين من نتيجة الاختبار رفض فرضية العدم، ومن ثم نموذج التأثيرات العشوائية (Random)، هو الأفضل. في حين مقارنة نموذج التأثيرات الثابتة مع نموذج التأثيرات العشوائية، وباستخدام اختبار (Husman) وجدنا قيمة هذا الأخير سالبة نتيجة فشل فرضية التقارب، وعليه تم الاستعانة باختبار (Sargan-Hansen) الذي أظهر معنوية عند (1%)، وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، التي تقضي بأن النموذج الأفضل لتقدير نموذج بانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed).

يوضح الجدول رقم (3) ، مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، للتأكد من صحة وملاءمة

نموذج التأثيرات الثابتة، حيث يتبين لنا حسب اختبار (Wooldridge test) أنه يتم رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 1%. كما يشير اختبار عدم تجانس التباين (Modified Wald test For groupwise) إلى عدم قبول فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين. كما أظهرت الاختبارات (Friedman's test & Pesaran) إلى قبول فرضية البديل وعليه وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع.

الجدول رقم(3): الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات الثابتة.

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldring test	43.063	0.0002
عدم تجانس التباين	Modified Wald test For groupwise	624.64	0.000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	-Pesaran test -Friedman's test	(19.680) (1.141-)	(0.0116) (0.2541)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata.17 وبهدف التخلص من المشاكل القياسية الثلاث، قمنا باستخدام طريقة (Driscoll and Kraay)

التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين، ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع في نموذج التأثيرات الثابتة، وقد تم حساب الحد الأعلى للتأخير (Maximum Lag) ووجدت قيمته (2) وهذا حسب دراسة (Hoechle, 2007)، ونتائج التقدير المتوصل إليها موضحة في الملحق (8).

وعليه في ظل نتائج الملحق رقم (8)، يتبين أن لمتغير الفساد (CORRINDEX)

تأثير سالب وغير معنوي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما توافق مع جل الدراسات السابقة، متفقة على أن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم. فقد قدمت الدراسات السابقة أدلة مختلطة نحو العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر بعض الباحثين الفساد "قوة دافعة" للاقتصاد لأنه يسمح للأفراد لتجنب التأخير الإداري والبيروقراطي، على عكس البعض الآخر الذي يرى أن الفساد هو العائق في تحقيق معدلات النمو المرغوبة.

أما مؤشر التعليم (EDUSEK)، فكان تأثيره موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي فزيادة مؤشر التعليم ب (1%) يؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (1.4699%)، فالتعليم يعد من أهم المؤشرات التي تقوم عليها النظرية لرأس المال البشري، وأداة فعالة لتطور أي بلد.

أما مؤشر الاستقرار السياسي (PV)، فكانت نتيجته موافقة لمنطق العلاقة ومعنوية فعند زيادته بوحدة واحدة أي (1%) فإن هذا سيؤدي إلى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (0.0294%). ففي ظل الاستقرار السياسي يكون الازدهار والتطور، ويتنوع الاقتصاد وتنفذ المشاريع الضخمة التي تدر على البلد أرباح طائلة، تساعد في تحقيق النمو للدول.

كما جاءت معلمة مؤشر فاعلية الحكومة (GE)، موافقة لمنطق العلاقة وغير معنوية فزيادة مؤشر فاعلية الحكومة بـ (1%) يؤدي زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0157%). حيث يتجلى دورها في تلبية احتياجات المواطنين المشروعة من خلال جودة الخدمات العامة وتحقيق الرفاهية للإنسان، ولا يتحقق ذلك إلا بوضع سياسات لاستقرار النشاط الاقتصادي ومنع التقلبات في مستوى الإنتاج والأسعار وضمان معدلات نمو عالية، وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات وبأحسن صورة ممكنة.

بالنسبة لمتغير التجارة (TRADE)، الذي يعبر عن الانفتاح التجاري فكان تأثيره سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي حيث، عند زيادة هذا المؤشر بـ (1%) سيؤدي هذا إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.0680%).

وفي الأخير أظهر متغير الإنفاق الحكومي (GOVEXP)، أثر سلبي وهام على النمو الاقتصادي، أي بزيادة الإنفاق الحكومي بـ (1%)، يؤدي إلى انخفاض في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ (0.8685%)، وهو ما توافق مع دراسة (Shera, 2014) وتعارض مع دراسة (Amin, 2013).

5. خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية محل الدراسة، خلال الفترة (1996-2020)، باستعمال نماذج بانل الساكن. وبالأستعانة باختبار (Husman) و (Fisher) خلصنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة. وبوجود مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع، قمنا باستخدام طريقة (Driscoll and Kraay)

التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلومات، ومن ثم التخلص من المشاكل القياسية الثلاث في نموذج التأثيرات الثابتة. وعليه جاءت النتائج لتثبت صحة الفرضية الأولى أي أن للفساد أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فالفساد مشكلة عالمية هامة لها تأثير على جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وهي بالتالي تشكل مشكلة بالنسبة للاقتصاد، فهو أحد أهم العوامل التي تؤثر وتعيق تطور معدل النمو الاقتصادي. حتى وإن كان البعض يرى نهجا أو طريق مخالف تماما وهو أن للفساد أثر ايجابي على النمو الاقتصادي عن طريق تفادي التأخيرات والإجراءات البيروقراطية من جهة، وزيادة الحافز للمستفيدين من الفساد لدى موظفي الحكومة من جهة أخرى. كما أظهرت نتائج الدراسة أن لمؤشر التعليم، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وجنوب آسيا ، وهذا ما وافق النظرية الاقتصادية وأكد أيضا صحة الفرضية الثانية. أما بالنسبة لبقية المؤشرات والمتمثلة في مؤشر فاعلية الحكومة الذي كان تأثيره موجب ولكن غير معنوي، مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر الإنفاق الحكومي فكان أثرهم سالب في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معنوي.

5. قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1, p.veyne, ب. ف. (2009). الفساد بين التعريف والواقع وضرورة التصدي له . (123. ا. العربية (Éd.) نظام النزاهة العربي.
- 2-اسماعيل بوقرة. (2017). الاستقرار السياسي واثره على التنمية المحلية في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم السياسية (8).
- 3-زروم, ع. ا. (2013). أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا وتنميتها. مجلة الاسلام في آسيا . 43, (2) 10 ,
- زروم, ع. ا. (s.d.). أثر الاستقرار لا.
- 4-سيد علي صغيري، عماد غزازي، محمد بولصنام. (2021). أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول أوروبا وآسيا الوسطى

خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (panel ardl). مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12 (1)، -387، 404.

- 5-شرياني، م. ع. (2002). العمالة الوافدة للاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة. 1990-1999 جامعة القاهرة. 18، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- 6-صغيري سيد علي. (2022). أثر الفساد ومؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية للفترة (1996-2017). مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 6 (2).
- 7-مبروك، ن. ع. (2013). الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، وآليات مكافحته دراسة مقارنة بالفكر الاسلامي. 15. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- 8-Amin, A. Z. (2013). the relationship between corruption and economic growth in Pakistan. *looking beyound the incumfent, economic of Knowledggs* (200).
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- 9-Emara, N. &. (2014). Gevernance and Economic Growth: tha case of middle Eastern and north African countries. *Journal of Development and economic policies* (16), 47.
- 10-Hoechle, D. (2007). Robust standard errors for panel regression with cross-sectional depdndence. *the stata journal* , 2 (7), 293.
- 11-Shera, A. D. (2014). corruption impact on Economic Growth: An empirical anlysis. *Journal of economic Development , Management, Finance, and Marketing.* , 2 (6).
- 12-yevdokimov, M. L. (2018). Economic freedom and democracy: determinant factors in increasing macroeconomic stability. *Problems and perspectives in Managment* , 16 (2), 279-290.
- 13-Yevdokimov, Y. L. (2018). Economic freedom and democracy: determinant factors in increasing macroeconomic stabiity. *problems and perspectives in management* , 16 (2), 279-290.

6. ملاحق:

الملحق 1: تقدير نموذج البائل الساكن

. estimates table Pooled Fixed LSDV Random, star stats(N r2 r2_a F sigma_u sigma_e)

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
CORRINDEX	-.18535768***	-.00766218	-.00766218	-.00411211
EDUSEK	1.4745483***	1.4699407***	1.4699407***	1.4626278***
PV	.04174458**	.0294725***	.0294725***	.03149079***
GE	.057364	.01579875	.01579875	.01671479
TRADE	-.06664115	-.06805943*	-.06805943*	-.05521698
GOVEXP	3.3448595***	-.86850523***	-.86850523***	-.71701777***
_Icountry_2			.46992862***	
_Icountry_3			.32358602***	
_Icountry_4			.06350768**	
_Icountry_5			.08287601**	
_Icountry_6			.47302813***	
_Icountry_7			-.06962525***	
_Icountry_8			.31727606***	
_Icountry_9			.42245801***	
_cons	2.107763***	2.6942978***	2.4628495***	2.6770671***
N	225	225	225	225
r2	.80193648	.83747717	.97709291	
r2_a	.79648519	.82664231	.97556577	
F	147.1095	180.35436	639.81915	
sigma_u		.21273973		.1114051
sigma_e		.04354081		.04354081

Legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17
الملحق 2: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe
```

Fixed-effects (within) regression

Group variable: country

Number of obs = 225

Number of groups = 9

R-squared:

Within = 0.8375

Between = 0.3938

Overall = 0.4563

Obs per group:

min = 25

avg = 25.0

max = 25

corr(u_i, Xb) = -0.0050

F(6,210) = 180.35

Prob > F = 0.0000

LNGDPPC	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
CORRINDEX	-.0076622	.0186949	-0.41	0.682	-.0445159 .0291915
EDUSEK	1.469941	.0472142	31.13	0.000	1.376866 1.563015
PV	.0294725	.0076474	3.85	0.000	.014397 .044548
GE	.0157987	.0221204	0.71	0.476	-.0278078 .0594053
TRADE	-.0680594	.0320134	-2.13	0.035	-.1311683 -.0049505
GOVEXP	-.8685052	.1813196	-4.79	0.000	-1.225945 -.5110654
_cons	2.694298	.0328206	82.09	0.000	2.629598 2.758998
sigma_u	.21273973				
sigma_e	.04354081				
rho	.95979552	(fraction of variance due to u_i)			

F test that all u_i=0: F(8, 210) = 200.72 Prob > F = 0.0000

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17
الملحق 3: اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

نمذجة قياسية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج بائل الساكن لعينة من الدول النامية للفترة (1996-2020)

. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

LNGDPPC[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

Estimated results:

	Var	SD = sqrt(Var)
LNGDPPC	.077588	.2785462
e	.0018958	.0435408
u	.0124111	.1114051

Test: Var(u) = 0

chibar2(01) = 704.80
Prob > chibar2 = 0.0000

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17
الملحق 4: اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

. hausman fixed random

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) fixed	(B) random		
CORRINDEX	-.0076622	-.0041121	-.0035501	.
EDUSEK	1.469941	1.462628	.0073129	.
PV	.0294725	.0314908	-.0020183	.
GE	.0157987	.0167148	-.000916	.
TRADE	-.0680594	-.055217	-.0128425	.
GOVEXP	-.8685052	-.7170178	-.1514875	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(6) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= -72.42

Warning: chi2 < 0 ==> model fitted on these data
fails to meet the asymptotic assumptions
of the Hausman test; see [suest](#) for a
generalized test.

```
. *** if husman test chi-deux inf a 0 used command xtoverid
.
. xtoverid

Test of overidentifying restrictions: fixed vs random effects
Cross-section time-series model: xtreg re
Sargan-Hansen statistic 25.956 Chi-sq(6) P-value = 0.0002
```

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17
الملحق 5 : اختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (9) =      624.64
Prob>chi2 =      0.0000
```

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17
الملحق 6: اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع

```
. *****Using Friedman's test
.
. xtcsd, friedman

Friedman's test of cross sectional independence =      19.680, Pr = 0.0116
.
. xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross sectional independence =      -1.141, Pr = 0.2541

Average absolute value of the off-diagonal elements =      0.553
```

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17
الملحق 7: اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
. xtserial $ylist $xlist

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation

F( 1,      8) =      43.063
Prob > F =      0.0002
```

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17

الملحق 8: نتائج تقدير طريقة (Drisco and kraay)

نمذجة قياسية بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي باستخدام نماذج بانل الساكن لعينة من
الدول النامية للفترة (1996-2020)

```
. *****fixed effect
```

```
. xtscs $ylist $xlist, fe lag(2)
```

```
Regression with Driscoll-Kraay standard errors    Number of obs    =      225
Method: Fixed-effects regression                  Number of groups  =       9
Group variable (i): country                      F(   6,   24)    =   1352.34
maximum lag: 2                                   Prob > F         =    0.0000
                                                within R-squared =    0.8375
```

LNGDPPC	Drisc/Kraay		t	P> t	[95% conf. interval]	
	Coefficient	std. err.				
CORRINDEX	-.0076622	.0197906	-0.39	0.702	-.048508	.0331836
EDUSEK	1.469941	.0309022	47.57	0.000	1.406162	1.53372
PV	.0294725	.0106661	2.76	0.011	.0074588	.0514862
GE	.0157987	.0235146	0.67	0.508	-.0327331	.0643306
TRADE	-.0680594	.0269227	-2.53	0.018	-.1236251	-.0124937
GOVEXP	-.8685052	.1945702	-4.46	0.000	-1.270078	-.466932
_cons	2.694298	.0332922	80.93	0.000	2.625586	2.763009

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج stata.17